في الحقيقة والواقع

# ثلاث علامات تعجب !!!

عادل العامل

١- التماس إلى هيئة علماء المسلمين!

❖ عندما اختطفت احدى الجماعات الارهابية في العراق قبل اشهر بعض الاجانب، وتعالت النداءات المطالبة باطلاق سراحهم لانهم مدنيون ابرياء واشتد الضغط الاعلامي على هذه الجماعة، اصدر الارهابيون بيانا بانهم سيفعلون ذلك إذا طلبت منهم هذا هيئة علماء المسلمين، هذا يعني ان للهيئة خاطرا لدى هؤلاء وصوتا مسموعا ، كما هو واضح تمام الوضوح! وعلية، ارجو من الهيئة المذكورة ما دام الامر هكذا، ان تطلب من هؤلاء ان يخافوا الله في خلقه، ولا يقتلوا رجال الامن الوطني الساهرين على حياة الناس وممتلكاتهم ولا يدمروا الثروة الوطنية لأنها ليست ملكا للامريكان، ولا يخربوا محطات النفط والكهرباء لأن ذلك اضر كثيرا بالعامة من الناس التي يسعى الارهابيون إلى انقاذها من الامريكان، كما هو واضح تمام الوضوح!

٢- شهداء.. وأن بين قوسين !

❖ اعلن السيد وزير الداخلية مؤخرا في أكثر من مكان ان أكثر من ١٣٠٠عنصر من الشرطة والقوات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية العراقية "استشهدوا" في " اعتداءات ارهابية" استهدفتهم منذ عام ونصف. ولا ادري لماذا بدا لي تصريح السيد الوزير وكأنه يتحدث عن انجاز كبير لوزارته خلال فترة مسؤوليته عنها، كما لو كان يقول انها القت القبض على ١٣٠٠ مجرم وعرضتهم في التلفزيون وهم يحاكمون وينالون جزاءهم العادل ! اما الاقواس التي يراها القارىء في الخبر الانف الذكر، مع " استشهدوا" و"اعتداءات ارهابية" فهي للصحيفة العراقية التي نقلت عنها الخبر، ورئيس مجلس ادارتها ضابط مخابرات سابق، كما ورد في وثائق نشرتها ( المدى) قبل مدة، وتعني ان الصحيفة بريئة من وصف الشرطة القتلى بالشهداء، والقتلة بالإرهابيين، كما هو معروف في تقاليد الصحافة! وقد قال الشاعر قديما :

( وقد ينبت المرعى على دمن الثرى
وتبقى حزازات النفوس كما هيا !)
وربما ما خفي كان اعظم !

٣- إذا وقعت الواقعة !

❖ يشتد أوار معمعة الجدل الدائر حول الانتخابات في نهاية هذا الشهر المبارك، كما اتمنى، وكل فريق يؤكد على نه الصائب في نظرته إلى موعدها .

فالموعديون يرون ان تأجيلها سيشكل نصرا للارهابيين وانه غير قانوني وسيؤدي الى نشوب حرب اهلية.

والتأجيليون يرون ان الوضع الامني المنفلت غير مناسب. وان الحرب الاهلية ستنشب عندما تجرى الانتخابات في هذا الموعد المستعجل بالذات،ولكل فريق مصالحه وحساباته النفعية الخاصة في نظرته إلى الموضوع .. وبرأيي، انه إذا قامت حرب اهلية لأي سبب كان فلن تكون بين هذين الفريقين الغافلين ، وانما بينهما معا وبين فلول الردة الرجعية التي تنظم صفوفها وتشحذ سكاكينها لتنقض عليهما جميعا وعلى الشعب العراقي بكامله.. وعندها لن يكون هنالك شيء اسمه انتخابات، ولاجدل، ولاهم يحزنون!

# واشنطن وحليفاتها والعراق في عام ٢٠٠٤

نصر شمالي

**على مدى عام ٢٠٠٤، كشف المأزق الأميركي في العراق عن أن الولايات المتحدة لم تنجح في معالجة بعض مشكلات تحديث قواتها العسكرية، على الرغم من أنها خصصت مبلغ أربعمئة مليار دولار لموازنة الدفاع! لقد بدت غير قادرة، بكل بساطة، على تطبيق خططها بصدد الانتشار والجاهزية وتحديث القوات،**

كما ورد في تقرير (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية) الأمريكي، فهي تواجه صعوبات كبيرة في تمويل وتحديث القوات الجوية وتوابعها، كما أنها لم توقف بعد التخفيضات المستمرة في أعداد سفنها الحربية وفي فرض أعباء متزايدة تحد من تحديث قوات المارينز، وإذا كانت قد أحرزت تقدماً في ميدان الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع فقد عجزت عن ترجمة هذا التقدم إلى خطط ميدانية فاعلة.وبكلمة واحدة .فإن الولايات المتحدة لم تملك بعد خطة كاملة وواضحة وممولة لإعادة هيكلة بنية قواتها المسلحة بما يتفق مع المستجدات التي طرأت على أوضاع العالم خلال الأعوام القليلة الماضية، أما حلفاؤها الأوروبيون فإنهم يعانون مشكلات تحديث قواتهم المسلحة معاناة مزمنة، بدأت منذ نهايات الحرب العالمية الثانية وما زالت مستمرة. وبينما تبدو الولايات المتحدة قادرة على التحرك، من حيث المبدأ، لمواجهة هذا النوع من المشكلات، فإن حلفاءها لا يبدون كذلك، لأسباب تتعلق بقصورهم التقاني قياساً بالولايات المتحدة واليابان، وبهيكلية اقتصاداتهم التي لا تتيح لهم مجال ركوب هذه المخاطرة: مخاطرة تحديث القوات المسلحة بنفقاتها الباهظة، من دون ضمان اللحاق بالسوية الأمريكية!

### -الفريسة مذنبة لأنها تقاوم

لقد أذنب العراقيون حين صعقوا القوات الأميركية بمقاومتهم الفعالة، فأربكوها وجعلوها تتعثر في خطواتها وتعجز عن الإمساك بناصيتهم والتهامهم بالراحة، من دون مقاومة! لقد كان ذلك عملاً غادراً أقدم عليه العراقيون، بعد أن منّاها بعض الخونة بنزهة احتلالية عسكرية ممتعة، تنتهي خلال أيام بوضع اليد على أرض العراق ونفطه، فتتدفق الميارات أضعافاً مضاعفة قياساً بالنفقات، وبعد امتلاء خزائن الاحتكاريين الممولين للحرب يفيض ما يكفي لتمويل مواصلة النزهة الرابحة في أرجاء الشرق الأوسط الكبير!

لقد عجزت الولايات المتحدة، على مدى العام ٢٠٠٤، عن امتصاص صدمة المقاومة العراقية، وبالتالي عن التكيف مع ما أفرزته من مفاجآت مذهلة، أبرزها عدم تمكين الأميركيين من استرداد تكاليف الحرب في الأقل، بكل ما ترتب على ذلك من صراخ وعويل وضغوط الممولين الذين ذعروا لاحتمال خسارة توظيفاتهم، فأربكوها بدورهم، وجعلوا خطواتها تتعثر أكثر فأكثر، ناهيكم عن الحلفاء الذين أحجموا إلى حد كبير عن المشاركة في الحرب، الأمر الذي جعل الإدارة الأميركية تذكّرهم تكراراً بأنها تخوض في العراق حرباً تهم النظام العالمي الغربي برمته، وبأنها إذا كانت قد أخطأت في البداية، بتجاهلهم واحتقارهم، فذلك لا يعني تخليهم عن مسؤولياتهم التاريخية في ضبط أوضاع جنوب العالم وإخضاعه لصالح الغرب!

### -اخطار اخرى لا يمكن تجاهلها

لقد حاولت الولايات المتحدة تلافي الأخطار المستجدة، التي نجمت عن "خيانة" العراقيين، بعدم إذعانهم للافتراس طوعاً من دون مقاومة، فسعت إلى توسيع دور الحلف الأطلسي والقوات العسكرية الأوروبية في الشرق الأوسط الكبير، بعد أن ظهرت الحاجة الماسة إلى تحالفات تخوض الحرب إلى جانبها ابتداء من أول عام ٢٠٠٤، خاصة بعد أن وجدت نفسها عرضة لثلاثة مخاطر محتملة، من خارج أوروبا والشرق الأوسط الكبير، وهي: أولاً، التحدي الكوري الذي لا يبدو قابلاً للتوقف، وإن بدا قابلاً للتعاطي الدبلوماسي، فكوريا الشمالية تبقى من وجهة نظر واشنطن خطراً ماثلاً يهدد بانتشار الأسلحة النووية من جهة، وبوقوع حدث ما طارئ لا تحمد عقباه من جهة ثانية.

ثانياً، اكتشفت إدارة بوش أن النزعات التايوانية الانفصالية تهدد الاستقرار أكثر من تطلع الصين إلى استرداد تايوان فالعلاقات مع الصين تبدو جيدة عموماً، ولا مصلحة للإدارة الأميركية في تقويضها، لكن الانفصاليين التايوانيين يمكن أن يقلبوا الموقف رأساً على عقب.

ثالثاً، إن الاتجاهات السياسية في أميركا اللاتينية تبدو قوية ومتعاظمة نحو تحرير اقتصادياتها من النفوذ الأميركي، ونحو توحيد صفوفها والنهوض بأوضاع شعوبها المتدنية إلى درجة البؤس والشقاء، وقد برزت هذه الاتجاهات اللاتينية طوال العام ٢٠٠٤ بكل ما تمثله من خطر على الهيمنة الأميركية.

وبصدد ذلك كله، وبينما هي غارقة في المأزق العراقي، فإن الولايات المتحدة بحاجة إلى مزيد من القوات البرية، بل إلى إعادة تنظيم شاملة لقواتها المسلحة، تلبّي حاجتها الماسة الى الانتشار السريع وخوض الحروب المتفاوتة، لكن العام ٢٠٠٤ مضى من دون أن تنطلق هذه العملية التغييرية الشاملة بالصورة المطلوبة، وهي ما زالت تراوح في بداياتها، مما يدل على أن الولايات المتحدة ليست جاهزة بعد للانطلاق، علماً أن موازنة السنة المالية ٢٠٠٥ هي رابع موازنة دفاعية تعدها إدارة بوش، لكنها لن تكون مختلفة كثيراً عن الميزانية الأولى، بل ستتضمن تخفيضات كبيرة وإجراءات تقشفية عديدة في ميدان التحديث العسكري، وذلك انصياعاً لضرورات قاهرة لم يستطع بوش التغلب عليها.

### - المعضلة الامنية الاوربية المستعصية

إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على إنفاق أكثر من ٣,٥٪ من إجمالي ناتجها القومي على الدفاع فإن حلفاءها الأوروبيين لا يستطيعون ذلك، حيث تنفق ١٨ دولة أوروبية نحو ١٤٠ مليار دولار فقط في حلف الأطلسي، وتساهم بنحو ٣٪ فقط من أصل نحو مليون وأربعمئة ألف رجل وامرأة يعملون في قوات الحلف، فأوروبا لا تستطيع مجاراة الولايات المتحدة في تقدمها العسكري، بل لا تملك إمكانية تحقيق ذلك، وهي في معظمها مهتمة بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وبمستقبل الوحدة الأوروبية والاتحاد الأوروبي، أكثر من اهتمامها بالاستراتيجيا العسكرية والإنفاق على الدفاع، وسواء أكانت محقة، أم تتظاهر أنها محقة، كي تغطي النقص في دفاعاتها قياساً بالولايات المتحدة، فقد أعلنت دولها الرئيسة منذ البداية عن أن مغامرة الحرب ضد العراق لم تكن ضرورية، وأنه كان بالإمكان تحقيق ما يراد من العراق من دون احتلاله، ناهيكم عن التزام ألمانيا سياسياً بخفض إنفاقها العسكري، على تواضعه الشديد قياساً بحليفاتها!

لقد كانت الولايات المتحدة تتوقع أن يسهم الاتحاد الأوروبي بزج ستين ألف جندي في الحرب خلال العام ٢٠٠٤، غير أن ذلك لم يتحقق، الأمر الذي أشار إلى افتقار الأهداف العسكرية الأوروبية للصدقية على الصعيد العالمي، وإلى صعوبة تحقيق أهداف الحلف الأطلسي، حتى الأهداف الأكثر محدودية، الأمر الذي جعل الأميركيين يتميزون غيظاً، ويتمتمون أن ما يستطيعه الاتحاد الأوروبي هو فقط ممارسة الخداع على الورق!

# هل هناك افق للديمقراطية في العراق؟

## قوى المعارضة وتغيير النظام

د. ثائر كريم

**كان تغيير نظام الشمولية الطائفية في العراق حاجة شعبية عميقة وضرورة انسانية ملحة لكل العراقيين وجل القوى السياسية والاجتماعية القائمة. لكن هذا التغيير جاء بفعل خارجي بحت. فقد اخفقت القوى السياسية في تعبئة العراقيين في انتاج فعل سياسي مشترك ونشاط هادف. ولم تستطع تقديم أي بديل سياسي فعال يسحب البساط من دكتاتورية العائلة والعشيرة. من هنا لبث الفعل السياسي لاغلبية الناس يتسم اما بالاتكالية واللاأبالية او بطابع عفوي، انتقامي وراديكالي. وغدت عملية التغيير السياسي في البلاد مفتوحة على خيارات مختلفة لعل خيار الديمقراطية هو اصعبها.**

بالتأكيد لعبت سياسة العنف والترغيب والارهاب المنظم الذي مارسته الاجهزة الامنية والايديولوجية للشمولية الطائفية دورا اساسيا في تهميش فكر المعارضة وممارستها. وهذا ما افقدها امكانية التأثير السياسي داخل العراق. كما غرس التدخل المفرط للحكومات المتعاقبة، لاسيما بعد عام ١٩٥٨، في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد شعورا عميقا لدى كثيرين بانهم مجرد رعايا (دولة) ابوية تعتني بهم في كل الجوانب. ثمة حكام كثيرون في تاريخ العراق المعاصر وابرزهم، بلا شك، صدام حسين من كان ينمي هذا الشعور الابوي لدى الناس تنمية واعية ومخططة.

فضلاعن ذلك، فان نخب المعارضة العراقية لم تكن متوحدة، توحيدا فعالا، حول خيار الديمقراطية. لكل ذلك جاء اسقاط نظام الشمولية الطائفي في وقت لم تكن فيه النخب الثقافية ولا القيادات السياسية متهيئة لتعبئة العراقيين حول مشروع الديمقراطية.

### شحاء عن الداخلي والخارجي في نمو الديمقراطية

ان اسقاط نظام سياسي استبدادي طائفي وبطريقة نخبوية فوقية او بوسيلة الحرب بل حتى عن طريق ثورة اجتماعية تقودها قوى غير ديمقراطية لا يعني، بالضرورة، ان تغييرا اجتماعيا قد تحقق، التغيير بمعنى التحول الضروري، حتما، الى نظام سياسي ديمقراطي. ثمة مسافة خطيرة الاهمية تفصل ما بين تغيير اي نظام استبدادي واقامة آخر ديمقراطي. بون يفتح سيرورة الحياة على آفاق مختلفة. الديمقراطية ليست سوى خيار واحد بين خيارات كثيرة. الديمقراطية تعني في هذا السياق كيفية معينة لوجود ألدولة و المجتمع. هي، اساسا، اشراف الشعب على سلطة صنع القرارات العامة. وهي مساواة سياسية. وحريات سياسية وحقوق مدنية ودستورية مصانة من قبل قضاء مستقل. وهي انتخابات حرة وعادلة ومباشرة وحكومة مسؤولة وشفافة. قد تتحقق الديمقراطية ضمن هذه المسافة. وقد تختطف العملية السياسية من قبل قوى سلطوية جديدة ترمي به بعيدا عن الديمقراطية.

ثمة طرق مختلفة ولدت عبرها الانظمة الديمقراطية المعاصرة في مختلف البلدان. ففي اوروبا الغربية كبريطانيا والسويد نشات الديمقراطية عن طريق تطورات تاريخية طويلة الامد، اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية. وفي بلدان اشتراكية سابقا مثل بولندا والجيك والمجر انبثقت الانظمة الديمقراطية عن طريق ضغط نخب سياسية معارضة راحت تستند اكثر فاكثر الى قاعدة شعبية عريضة ومتنامية. ففي هذه البلدان ارادت النخب والقواعد الاجتماعية ووعت اهمية التغيير الاجتماعي السياسي وادركت آفاقه الاقتصادية والسياسية. وثمة طريق ثالث مرت به بعض بلدان امريكا اللاتينية وايضا البرتغال واسبانيا واليونان تميز بان النخب الحاكمة ذاتها اخذت من داخل النظام القائم تعلن التزامها بتحويل النظام السياسي ديمقراطيا .

ان المعنى العميق المستمد من هذه الحالات هو ان التطور الديمقراطي تجسيد لصدى مباشر لتحولات تنبثق من قاع المجتمع، بصورة او باخرى. تنطبق هذه الخلاصة حتى على تلك البلدان التي سلكت طريقا خاصا في تطورها الديمقراطي مثل اليابان والمانيا. ففي هذين البلدين انبثقت الديمقراطية فيها بفعل قوى خارجية (دور امريكا في كلتا الحالتين) فرضت البديل الدستوري والبرلماني على الطبقة السياسية الحاكمة. أي حتى في حالة هذين البلدين فان المجتمع كان يحمل في جنباته شروطا اقتصادية واجتماعية وسياسية مناسبة لقيام الديمقراطية.

### معطيات نمو الديمقراطية

اما في العراق فان شروط التغيير الديمقراطي معقدة ايما تعقيد. فليس هناك مستوى مناسب من التطور الاقتصادي ينعكس في مستويات معقولة من الدخل الفردي بل هنالك فقر شعبي واسع. ذلك ما يجعل الناس يهتمون بتدابير المعيشة المباشرة فقط ويصارعون، وجدانيا وعمليا، في الدائرة المعيشية في المرتبة الاولى. وتفتقد البلاد، ارتباطا بذلك ايضا، لطبقة وسطى عريضة، طبقة قد تهتم، حيويا، بتحديث البنى السياسية والاجتماعية والثقافية. اما الثقافة السياسية للناس فهي مثقلة بطبقات كلسية من الانكفاء الاناني على الذات والماضي والاوهام والقدرية والاتكالية والنظرة الغيبية والجمود. وتعاني سياقات عمل وفكر النخب السياسية والثقافية من اسقاطات نرجسية حادة ونزوعات لتفخيم الذات على حساب الموضوع. وتسود انفعالات عاطفية تشوه المعرفة التحليلية الموضوعية. لذلك وغيره من الاسباب فان النخب السياسية والثقافية المهتمة، حياتيا، بدفع العراق الى آفاق رحبة من الديمقراطية والانفتاح والتعددية قليلة، عدديا، وضعيفة، بنيويا.

قد يكون للعامل الخارجي كالحرب وسواها دور ضروري مهم، تاريخيا، في ازاحة سلطة سياسية شديدة الاستبداد والبأس، امنيا وبوليسيا واقتصاديا. سلطة ما كان يمكن تخيل ان القوى الداخلية المعارضة ان تطيح بها. بيد انني لا اعتقد بامكانية فرض الديمقراطية بالقوة المجردة على بلد لم يخلق شروط تنميته اليدمقراطية داخليا بعد.

من الصعوبة بمكان تصورحصول تطورات ايجابية جدية على عملية زرع الديمقراطية في بلاد لم تنتج بعد حاضنات سياسية اجتماعية فاعلة ومتنامية لجعل القيم الديمقراطية تترعرع بسرعة. وبدون وعي اجتماعي عميق بضرورة الديمقراطية وبدون تطور اطرها الداخلية ثقافيا وسياسيا، ربما سيكون الاخفاق مآل هذا الفرض القسري. ويمكن للعامل الخارجي- بل من الضروري ايضا- ان يلعب دور العامل المساعد، كاشفا الطريق للوليد الجديد وحارسا اياه ودافعا لنموه للامام، ولكن فقط في حالة تنمية مثل هذه الحاضنات والاطر والارتباطات الداخلية.

وما دامت اقسام اساسية من المجتمع لم تطرح بعد وتتبنى بوضوح مطلب التغيير الديمقراطي الاقتصادي او السياسي فان الديمقراطية تبقى املا نخبويا اكثر منه مطلبا جماهيريا. وفضلا على ذلك، فثمة اختلافات ثقافية وحضارية وفي مستوى التطور الاقتصادي وفي طابع الهوية والتعدد الاجتماعي للبلدان المذكروة آنفا عن بلد مثل العراق. لعل طبيعة وآفاق التطور الديمقراطي في العراق ستكون مشابهة لما يحدث في افغانستان او في نيجيريا او ماليزيا، وهي بلدان تحمل تشابهات بنيوية رئيسة مع العراق كتشظي البنية الاجتماعية وتعدد الهويات والاثنيات والقوميات ووجود ثروات معدنية مهمة وتخلف الثقافة السياسية الديمقراطية ودور الاسلام.

### بعض شروط ترعرع الديمقراطية في العراق

فعلى أي من المعطيات والثوابت يراهن انصار ودعاة العملية الديمقراطية، بعيدا عن التمنيات بحسن نية النخب السياسية السائدة وصدق القصد وسلامة الممارسة السياسية النخبوية؟ ليس هناك، للاسف، الكثير من المعطيات الايجابية. الاستثناء الوحيد هو المقت الاخلاقي والروحي الهائل الذي يحمله سكان العراق لنظام الشمولية الطائفية. وهذا المقت ثروة احتياطية كبرى للقوى المناصرة للتحويل الديمقراطي ( اذا احسنت استثماره بفاعلية الان ).

بقناعتي ان الديمقراطية كنظام سياسي تنمو اول ما تنمو في ضمائر النخب السياسية والثقافية حتى تصبح مكونا عضويا من مكونات تشكيلة مصالحها الحياتية وقيمها وانماط سلوكها. يمكن للديمقراطية ان تتجذر في ضمائر وعقول الناس فقط بعد ان تقوم هذه النخب عبر تنظيماتها السياسية ونشاطاتها الثقافية والفكرية في تعبئة قطاعات واسعة من العراقين في سياقات سياسية ومدنية شعبية. وفوق ذلك، فان تحويل الديمقراطية الى مرجعية قيمية، اجتماعيا- لتشمل ليس النظام السياسي فحسب بل تمتد ايضا الى البيت والعائلة والمصنع والشارع- يتطلب عملا اصلاحيا، ثقافيا، تعليميا، تربويا قانونيا صبورا وطويل الامد. واذ ينطبق هذا القول على كل الديمقراطيات قاطبة فان مفعوله اوضح وأخطر في بلد مثل العراق، اذ ان التحول باتجاه الديمقراطية فيه لم يأت نتاجا لثورة سياسية او اصلاح سلمي طويل الامد من داخل النظام او عبر عمليات اقتصادية اجتماعية ممتدة في الزمن.

ثمة، اذن، اهمية كبيرة لدور النخب السياسية والثقافية في العراق في قيادة عملية التغيير الديمقراطي. يأتي ذلك، قبل كل شيء، عبر قنوات المؤسسات التمثيلية والدستورية والانتخابية ونشر الثقافة والممارسة الديمقراطية. وهذا يفترض-اصلا- ان تتقبل هذه النخب نفسها مبدأ الخضوع الى منطق التفاعل والصراع الديمقراطي، وهو منطق قد يكون ثقيل الوطأة بنتائجه غير المرغوبة للبعض، احيانا. بيد انه من المستبعد تماما ان نتوقع ان بمقدور النخب العراقية ان تحمي العملية الديمقراطية الوليدة من اعدائها الكثيرين المتربصين بها، ومنهم من هو موجود بين النخب ذاتها. فمن المعلوم ان النخب السياسية العراقية المنخرطة الان في سياقات بناء المؤسسات قد وجدت اغلبها نفسها اما مرغمة او منجرفة- بضغط العامل الخارجي المطالب باقامة هذه المؤسسات وبضغط الشارع العراقي الكاره لنظام ألاستبداد والشمولية الطائفية الصدامي- في خوض غمار عملية ديمقراطية مشرعة الابواب على احتمالات السقوط والانهيار او الصمود والنمو. كما ان اغلب هذه النخب السياسية والعديد من النخب الثقافية قد برزت في سياقات تنظيمية وفكرية وسياسية لا تمت بكبير صلة للعملية الديمقراطية، مضمونا وممارسة. ولم يشكل المشروع الديمقراطي بالنسبة لها إلا ضرورة خارجية غامضة الملامح.

بدون تزايد مشاركة قطاعات عريضة من المواطنين العراقيين في عملية صنع القرار السياسي والخضوع له فان العملية الديمقراطية ستبقى رهينة سياسات نخبوية معلقة على اعمدة هشة ومعرضة للانهيار السريع. ان تحويل المزيد من صلاحيات الحكم والادارة الى خارج المركز السياسي، الى المناطق المحلية على مستوى المحافظات والنواحي والاقضية يمثل احد الوسائل الفعالة في تسهيل انخراط عدد اكبر من الناس في سياقات العمل السياسي الوطني الديمقراطي، ذلك لان تحويل صلاحيات اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا المحلية لاهالي هذه المناطق ونزع سطوة السلطة المركزية سيجعل الممارسة الوطنية الديمقراطية قريبة التناول وملموسة وذات معنى بالنسبة للمواطن.

### الامل بنمو دولة القانون

يبقى هناك امل ان تترسخ عملية تكوين مؤسسات دولة القانون الوطنية، الامل ان تلتزم كل المكونات الاجتماعية في العراق بالولاء الثابت لروح العدل والمساواة والشرعية السياسية التي تجسدها دولة القانون. بخلاف ذلك فان الصراع على موارد الكيان المركزي الاقتصادية والسياسية والمعنوية سيدمر العملية الديمقراطية في مهدها. لا يمكن لهذه العملية ان تنمو وتترعرع في العراق بدون حكم القانون. ولاحكم للقانون بدون اقامة مؤسسات الدولة اللاشخصانية الفاعلة والعاملة بعدل وشفافية.

ان شل قدرة مؤسسات الدولة في تطبيق القانون وفرض احكامه وتفعيل الدستور هو احد المعرقلات الكبرى لتنمية العملية الديمقراطية، كما تشير تجارب كل البلدان التي ارادت بناء الديمقراطية. لذا فان النخب السياسية والثقافية وعبر تعبئة اعداد متزايدة من الجماعات الاجتماعية المختلفة للانخراط في سياق الحركة المدنية الجديدة لترسيخ مؤسسات الدولة الوطنية الديمقراطية الوليدة هو الضمانة الوحيدة للتغيير الديمقراطي في العراق.